

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1995/5
20 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة الثامنة والعشرون

٢١ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ١٩٩٥

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: إجراءات المتابعة التي
ستتخذها الأمم المتحدة: آثار توصيات المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية على برنامج العمل المتعلق بالسكان

آثار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
على برنامج العمل المتعلق بالسكان

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ ووفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/١٩٩٤. ويقدم التقرير عرضاً شاملاً لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وآثاره على برنامج العمل المتعلق بالسكان الذي تضطلع به إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. ويتألف التقرير من ثلاثة فروع. يتضمن الفرع الأول تلخيصاً موجزاً للنتائج الموضوعية التي توصل إليها المؤتمر والذي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لأنشطة برنامج السكان الذي تضطلع به الإدارة. ويتناول الفرع الثاني بالبحث الآثار البرنامجية لنتائج المؤتمر على خطة العمل المتوسطة الأجل للإدارة في ميدان السكان. ويجري النظر في الفرع الثالث في الآثار المؤسسية لتوصيات المؤتمر بالنسبة للأمم المتحدة.

E/CN.9/1995/1

*

../..

070295 060295 95-01913

الصفحة	الفقرات
٤	١-٨ مقدمة
٦	٩-٤٣ أولاً - النتائج الموضوعية للمؤتمر
٦	٩-١٢ ألف - المبادئ
٧	١٣-١٤ باء - الغايات والأهداف
٨	١٥-٤٣ جيم - مجموعات المسائل
٨	١٦-١٩ ١ - نمو السكان والبنية الديمغرافية
٩	٢٠-٢٥ ٢ - سياسات وبرامج السكان
١٠	٢٦-٣٠ ٣ - السكان والبيئة والتنمية
١١	٣١-٣٥ ٤ - التوزيع السكاني والهجرة
١٣	٣٦-٣٨ ٥ - السكان والمرأة
١٤	٣٩-٤٣ ٦ - تنظيم الأسرة، والصحة، ورفاه الأسرة
١٥	٤٤-٦١ ثانياً - الآثار المترتبة بالنسبة لبرنامج العمل المتعلق بالسكان
١٥	٤٥-٥٠ ألف - تحليل المتغيرات الديمغرافية على الصعيد العالمي
١٥	٤٦ ١ - الخصوبة
١٦	٤٧ ٢ - معدلات الوفيات
١٦	٤٨-٤٩ ٣ - التحضر والهجرة الداخلية
١٦	٥٠ ٤ - الهجرة الدولية
١٧	٥١-٥٢ باء - الاسقاطات السكانية العالمية
١٧	٥٣-٥٤ جيم - السياسة السكانية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية
١٧	٥٣ ١ - السكان والتنمية
١٨	٥٤ ٢ - السياسة السكانية
	دال - الرصد والاستعراض والتقييم، وتنسيق المعلومات السكانية ونشرها
١٨	٥٥-٥٧

١٩	٥٨-٥٩	 هاء - التعاون التقني
١٩	٦٠-٦١	 واو - عمل الشعبة الاحصائية الوثيق الصلة بالموضوع
٢٠	٦٢-٧٩	 ثالثا - الآثار المؤسسية للمؤتمر
٢٢	٦٥-٦٩	ألف - معلومات أساسية عن برنامج السكان في منظومة الأمم المتحدة
٢٤	٧٠-٧٤	 باء - آليات التنسيق
٢٦	٧٥-٧٩	 جيم - متابعة المؤتمر

مقدمة

١ - وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/١٩٩٤ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، ستنظر لجنة السكان في دورتها الثامنة والعشرين في اجراءات المتابعة التي يتعين أن تتخذها الأمم المتحدة بالنسبة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وستستعرض آثار توصيات المؤتمر على برنامج العمل المتعلق بالسكان. وقد اتخذت لجنة السكان اجراءات مماثلة عند استعراض مؤتمري السكان لعام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤^(١).

٢ - وفي عام ١٩٧٤، رجت الجمعية العامة من لجنة السكان أن تقوم، في دورتها الثامنة عشرة المعقودة في عام ١٩٧٥، برفع تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن "الآثار التي ينطوي عليها مؤتمر السكان العالمي، بما في ذلك الآثار التي ينطوي عليها بالنسبة الى لجنة السكان نفسها" (القرار ٣٣٤٤ (د - ٢٩)، الفقرة ١٠) إلا أن الأمانة العامة لم تعد وثيقة معينة لهذا الغرض. وعوضا عن ذلك، دعت اللجنة الى عقد اجتماع لفريق عامل يتألف من سبع دول أعضاء (مفتوح أيضا أمام أي دولة عضو أخرى ترغب في المشاركة) ليقوم باختيار بنود المناقشة. ونتيجة للمداولات، قرر المجلس توسيع ولاية اللجنة لتشمل القيام كل سنتين برصد الاتجاهات والسياسات السكانية كل خمس سنوات باستعراض وتقييم خطة العمل، كجزء من الوظائف العادية للجنة.

٣ - وبعد عشر سنوات، دعت الجمعية العامة للجنة أن تقوم في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في عام ١٩٨٥، في نطاق اختصاصها، باستعراض توصيات المؤتمر وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بأنشطة منظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم آراءها الى المجلس (القرار ٢٢٨/٣٩، الفقرة ١١). وأعد تقرير الأمين العام الذي استعرض فيه هذه الآثار (E/CN.9/1985/2). وتناولت المناقشات في اللجنة المساهمات الموضوعية للمؤتمر وما تترتب عليه من آثار برنامجية ومؤسسية. وأكد المجلس من جديد، من بين جملة أمور، دور اللجنة "بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي تترتب لإجراء الدراسات وتسدي المشورة للمجلس" بشأن مسائل السكان وطلب إعداد تقارير عن رصد المساعدة السكانية المتعددة الأطراف ونظرة عامة على الأنشطة السكانية داخل منظومة الأمم المتحدة (القرار ٤/١٩٨٥، الفقرتان ١ و ٧). وفيما بعد، طلب المجلس أيضا في قراره ٧/١٩٨٦ إعداد تقارير عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المتصلة بتنفيذ خطة العمل.

٤ - وناقشت لجنة السكان، في دورتها الخامسة والعشرين، امكانية عقد مؤتمر حكومي دولي للسكان في عام ١٩٩٤. وقدم الى اللجنة تقرير للأمين العام يشير فيه الى بعض البدائل (E/CN.9/1989/4)، وأيد المجلس ما خلصت اليه اللجنة من أن عقد مؤتمر يمثل الخيار الأفضل واقتراحها بأن يقوم مؤتمر عام ١٩٩٤ بتقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات المصادفة في تحقيق مقاصد وأهداف خطة العمل العالمية للسكان. وسمى المجلس في قراره ٩١/١٩٨٩ لجنة السكان، المجتمعمة بمشاركة جميع الدول الأعضاء، اللجنة التحضيرية للمؤتمر^(٢). وبعد سنتين، قرر المجلس كذلك، في معرض تأييده لآراء اللجنة، أنه ينبغي أن يساهم المؤتمر

في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة العمل العالمية للسكان وفي زيادة مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية وفي اعتماد مسارات عمل جديدة.

٥ - وعين المجلس الإدارة المعروفة آنذاك باسم إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفهما المنظمين الرائدتين المسؤولتين عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشاور مع الإدارة، مسؤولاً عن تنسيق مجمل الأعمال التحضيرية وكانت الإدارة، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مسؤولة عن تنسيق الجوانب الفنية للأعمال التحضيرية التي تشمل عقد ستة اجتماعات لأفرقة خبراء، وإعداد التقرير المتعلق باستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ووضع مشاريع توصيات المؤتمر^(٣). واتسمت الأعمال التحضيرية بالتعاون الواسع النطاق فيما بين مختلف وحدات وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة. والجدير بالذكر أن المؤتمرات الإقليمية الخمسة للسكان، التي تم عقدها لإدماج المنظورات الإقليمية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، نظمتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت بمشاركة من أمانة المؤتمر، أنشطة تحضيرية أخرى بدأتها بعض الدول والمنظمات غير الحكومية، مثل اجتماعات المائدة المستديرة والمحاضرات والاجتماعات المفتوحة والندوات.

٦ - وعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي استضافته حكومة مصر، في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وكان المؤتمر الخامس للسكان الذي تم تنظيمه برعاية الأمم المتحدة. وفي حين كان المؤتمران الأولان (روما في عام ١٩٥٤ وبلغراد في عام ١٩٦٥) بمثابة اجتماعين تقنيين أساساً يهدفان إلى تبادل المعلومات العلمية، فإن المؤتمر العالمي للسكان، المعقد في بوخارست في عام ١٩٧٤ والذي كان أول مؤتمر حكومي دولي عالمي للسكان، اعتمد خطة العمل العالمية للسكان. وقد جرى استعراض خطة العمل واستكملت بمجموعة من التوصيات للمضي في تنفيذها نتيجة لثلاث عمليات استعراض وتقييم أجريت كل خمس سنوات، يسرت ثابيتها المداولات التي دارت في المؤتمر الدولي للسكان المعقد في مدينة مكسيكو في عام ١٩٨٤. وشكل مؤتمر القاهرة مساهمة كبيرة في سبيل التوصل إلى فهم أكبر لقضايا السكان والتنمية، ويعتبر توافق الآراء حول ما ينبغي القيام به إنجازاً هاماً ويعزى إلى حد كبير إلى النهج الموضوعي والمصطلحات التي تفاوض عليها المجتمع الدولي وقبلها في المؤتمرات الحكوميين الدوليين السابقين للسكان. وبناءً على الخبرة المكتسبة في العقدین الأخيرین، اعتمد المؤتمر المعقد في القاهرة برنامج عمل بوصفه أداة حكومية دولية جديدة تهدف إلى توجيه العمل الوطني والدولي في مجال السكان والتنمية خلال السنوات العشرين المقبلة^(٤).

٧ - وأحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بتقرير مؤتمر القاهرة وأيدت برنامج عمله. وفي القرار نفسه، تقرر أن تشكل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل (الفقرة ٢٣)؛ وتغيير اسم لجنة السكان بحيث تصبح لجنة السكان والتنمية (الفقرة ٢٤)؛ وأن تتولى اللجنة رصد استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل (الفقرة ٢٣ ج)؛ وأن تجتمع

اللجنة مرة في كل عام (الفقرة ٢٥)؛ وأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في اختصاصات اللجنة وولايتها وتكوينها (الفقرتان ٢٦ و ٢٧). وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة من اللجنة، في القرار نفسه، أن تستعرض في دورتها الثامنة والعشرين برنامج العمل والآثار المترتبة عليه وأن تحيل آراءها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (انظر الفقرة ٣٤). وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٢٧/٤٩، الى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقريراً عن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٨ - ويتألف هذا التقرير من ثلاثة فروع. يتناول الفرع الأول المساهمات الموضوعية للمؤتمر التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لبرنامج البحوث والتعاون التقني الذي تضطلع به إدارة المعلومات الاقتصادية والسياسية وتحليل السياسات ويركز الفرع الثاني على آثار المؤتمر على برنامج العمل المتعلق بالسكان الذي تضطلع به الإدارة. ويتناول الفرع الثالث بالبحث الآثار المؤسسية لتوصيات المؤتمر.

أولا - النتائج الموضوعية للمؤتمر

ألف - المبادئ

٩ - أكد مؤتمر القاهرة من جديد حقوق الإنسان والمبادئ الدولية الأساسية المتصلة بالسكان والتنمية. وأولي اهتماما خاصا للمبادئ الأساسية الواردة في خطة العمل العالمية للسكان. ويتضمن برنامج العمل مجموعة تتألف من ١٥ مبدأ توفر توازنا دقيقا، بين الاعتراف بحقوق الإنسان للفرد وحق الدول في التنمية. ويتصدر مجموعة المبادئ بيان للتوعية يؤكد أن تنفيذ برنامج العمل حق سيادي لكل بلد، يتماشى مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية، ومع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وتمثل هذه الصياغة إعادة تأكيد لأحد المبادئ الأساسية في خطة العمل لعام ١٩٧٤.

١٠ - وتؤكد المبادئ أن الإنسان يقع في صميم التنمية المستدامة وأن جميع البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. ويعترف بأن الحق في التنمية وسيلة لتيسير التمتع بجميع حقوق الإنسان. وبالإضافة الى ذلك، يعلن برنامج العمل بوضوح أنه ينبغي ألا يتخذ انعدام التنمية ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وعلاوة على ذلك، يكرر برنامج العمل التأكيد بقوة على أنه يجب القضاء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجميع أشكال التمييز، ولا سيما جميع أشكال القسر وأنه ينبغي أن تتجنب السياسات والبرامج السكانية استخدام أي شكل من أشكال القسر.

١١ - كما يؤكد برنامج العمل من جديد المبدأ الذي يقضي بأن يكون لكل الأزواج والأفراد حق أساسي في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم والتباعد بينهم، وأن يحصلوا على المعلومات والتثقيف والوسائل

اللازمة لبلوغ ذلك. وتشير مبادئ أخرى إلى مسائل حساسة في مجال السكان والتنمية مثل المساواة والإنصاف بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإدماج السكان في عملية التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وتنظيم الأسرة، ودور الأسرة، والحق في التعليم، وحالة الأطفال، وحقوق المهاجرين واللاجئين، واحتياجات السكان الأصليين.

١٢ - ويتضمن برنامج العمل كمبدأ من مبادئه المفهوم الجديد "تمكين المرأة" فضلا عن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وقد تمكن مؤتمر القاهرة من إبراز منظور المرأة فيما يتعلق بجميع الاهتمامات السكانية والإنمائية ذات الصلة. ومما يدل على هذا التركيز الخاص أن ما يقرب من ثلث التوصيات البالغ عددها ٢٤٣ توصية والداعية إلى اتخاذ إجراءات والواردة في برنامج العمل يشير صراحة إلى النساء والفتيات.

باء - الغايات والأهداف

١٣ - اعتمد برنامج العمل مجموعة من الغايات والأهداف البارزة فيما يتعلق بالسكان والتنمية، هي في آن معا نوعية وكمية، ويعزز بعضها بعضا. ويشير بعض تلك الغايات إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في سياق التنمية المستدامة؛ والتوصل إلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ وتسهيل عملية التحول الديمغرافي في البلدان التي تشهد اختلالا في التوازن بين المعدلات الديمغرافية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يساهم في استقرار عدد السكان في العالم؛ وكفالة أن تكون جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية متجاوبة تماما مع الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة ومع حقوق الأسر والأفراد من أعضائها. وبالإضافة إلى تلك الغايات العامة، تتضمن الوثيقة عددا كبيرا من الغايات والتي تتسم بمزيد من التحديد، التي تقابل ما للمسائل التي يتضمنها برنامج العمل من طبيعة شاملة ومتنوعة.

١٤ - وللأهداف التي تم اعتمادها في مؤتمر القاهرة أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق غايات برنامج العمل. وتشمل تلك الأهداف، التي يعزز بعضها بعضا، ما يلي:

(أ) تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي بأسرع ما يمكن، بحيث يتم ذلك على كل حال في فترة لا تتجاوز العام ٢٠١٥؛

(ب) تحقيق حصول الجميع على رعاية الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة في أقرب فرصة ممكنة، بحيث يتم ذلك على أية حال قبل سنة ٢٠١٥؛

(ج) تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلث، أو إلى ٥٠ و ٧٠ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد أحياء، أيهما أقل، بحلول عام ٢٠٠٠ وبحلول عام ٢٠٠٥ على التوالي، وينبغي أن تسعى البلدان ذات معدلات الوفيات المتوسطة إلى بلوغ معدل لوفيات الرضع أدنى من ٥٠ وفاة لكل

١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ومعدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة أدنى من ٦٠ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وينبغي أن يكون هدف جميع البلدان هو أن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ معدلاً لوفيات الرضع دون ٢٥ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ومعدلاً لوفيات الأطفال دون سن الخامسة أدنى من ٤٥ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء؛

(د) التوصل إلى متوسط للعمر المتوقع عند الولادة أكبر من ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠٠٥، وأكبر من ٧٥ سنة بحلول عام ٢٠١٥؛ وينبغي للبلدان التي ترتفع فيها معدلات الوفيات أن تتوخى جعل متوسط العمر المتوقع عند الولادة أكبر من ٦٥ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ وأكبر من ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) تخفيض وفيات الأمهات بحلول عام ٢٠٠٠ بنسبة النصف مما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وتخفيضها مرة أخرى بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للبلدان ذات معدلات الوفيات المتوسطة أن تستهدف تحقيق نسبة أدنى من ١٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٠٥، وأدنى من ٦٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للبلدان ذات أعلى معدلات للوفاة أن تسعى جاهدة إلى تحقيق معدلات أدنى من ١٢٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٥، وأدنى من ٧٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥.

جيم - مجموعات المسائل

١٥ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه ينبغي للمؤتمر أن يركز على ست مجموعات من المسائل، تم تحديدها كمسائل تقتضي أشد الاهتمام: (أ) نمو السكان والبنية الديمغرافية؛ (ب) السياسات والبرامج السكانية؛ (ج) السكان والبيئة والتنمية؛ (د) توزيع السكان والهجرة؛ (هـ) السكان والمرأة؛ (و) تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة^(٥).

١ - نمو السكان والبنية الديمغرافية

١٦ - بالإضافة إلى مواجهة التحديات الناجمة من نمو السكان والبنية السكانية، يركز برنامج العمل على مسائل أخرى مثل شيخوخة السكان والتنوع الإقليمي لهذه التغيرات، مع التركيز بشكل خاص على التفاعل بين العوامل الديمغرافية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، يسلم برنامج العمل بأن الزخم الذي ينطوي عليه الهيكل العمري بطبيعته في معظم البلدان النامية سيؤدي إلى استمرار النمو لفترة طويلة خلال القرن المقبل.

١٧ - وكان من موضوعات الاهتمام الرئيسي الأخرى للمؤتمر ما هو مسلم به من أن أكثرية البلدان تتجه إلى الالتقاء على نمط يتسم بانخفاض معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات. ومن أهداف برنامج العمل تيسير عملية التحول الديمغرافي الذي سيساهم في تحقيق استقرار سكان العالم. على أن البلدان تحقق

تحولها الديمغرافي بخطى مختلفة السرعة، وبذلك تبدو خليطا كبيرا من الأوضاع الديمغرافية المتنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن السمات الديمغرافية المحددة التي كانت عادة تلازم أوضاعا متميزة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية أصبحت الآن أقل شيوعا مما كانت عليه في الماضي؛ وفي بعض الحالات التي لوحظت مؤخرا، لم يكن انخفاض معدلات الخصوبة مصحوبا بتحسين في مستوى معيشة السكان.

١٨ - كذلك أدى تغير معدلات الوفيات ومعدلات الخصوبة في وقت واحد إلى تغيير الهيكل العمري للسكان. ونتج عن استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة مع انخفاض معدلات الوفيات وجود نسبة كبيرة نسبيا من الأطفال والشباب بين سكان البلدان النامية. أما انخفاض معدلات الخصوبة، الذي يعزز استمرار التناقص في معدلات الوفيات، فقد زاد نسبة المسنين وعددهم، وهي الحالة السائدة في أكثرية المناطق المتقدمة النمو. وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التدابير المحددة لمعالجة تلك الاتجاهات. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة تزايد الأخذ بمفهوم التضامن بين الأجيال وفيما بين أفراد الجيل الواحد، والإقرار المتعاظم بالمساهمة القيمة التي يمكن للمسنين تقديمها للأسر والمجتمع.

١٩ - وعلى نقيض خطة العمل العالمية للسكان، يولي برنامج العمل اهتماما خاصا لفئتين أخريين لم تحظيا باهتمام كبير فيما مضى. فقد سلم مؤتمر القاهرة بأن للسكان الأصليين منظورا متميزا وهاما فيما يتعلق بطريقة الترابط بين السكان والبيئة وعملية التنمية، وبأن الفائدة من تحليل هذه المنظورات لا تقتصر على جيران هؤلاء السكان المقيمين معهم داخل حدود وطنية مشتركة، بل قد تمتد أيضا إلى العالم بأسره. أما الفئة الثانية التي حظيت باهتمام خاص لأول مرة فهي فئة المعوقين؛ إذ يعترف برنامج العمل بمساهماتهم واحتياجاتهم ويركز تركيزا خاصا على كفالة تحقيق ما لهم من حقوق إنسان. وإعادة تأكيده عليها، فهو يحث الحكومات أيضا على أن تكفل للاجئين والمشردين الحماية المؤقتة على الأقل.

٢ - سياسات وبرامج السكان

٢٠ - في حين لم يكن إلا عدد قليل من البلدان قد اعتمد سياسات متعلقة بالسكان، زمن انعقاد مؤتمر بوخارست قبل عشرين سنة من اليوم، بات قسم كبير من البلدان النامية (يتجاوز ٧٥ في المائة) ينفذ خطة أو استراتيجية وطنية للتنمية، مع انعقاد مؤتمر القاهرة وفضلا عن ذلك أبلغ ثلثا الحكومات بأن لديها وكالة واحدة على الأقل تعنى بصياغة وتنسيق السياسات المتعلقة بالسكان، ووحدة تابعة لوكالة التخطيط المركزي أو البرمجة المركزية تأخذ المتغيرات السكانية في الاعتبار في التخطيط الانمائي.

٢١ - ونظرا للترابط بين السكان والتنمية، فقد أصبح من المسلم به على نطاق أوسع أن وجود سياسة سكانية واضحة يعتبر بحد ذاته سياسة، لأن سياسات عدم التدخل تؤثر هي أيضا على المتغيرات الديمغرافية. وفي هذا السياق يعيد برنامج العمل تأكيد أهمية تحديد الأثر الديمغرافي للمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٢٢ - وأكد المؤتمر أيضا على أن سياسات السكان تحتاج إلى التزام سياسي قوي على أعلى مستوى، وعلى ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في صياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي هذا الصدد يبدو أن دور القطاع العام قد تحول من كونه المركز الأوحده لتقرير السياسات إلى دوره الجديد كمنسق، أو "قائد فريق" أو حافز وسط كثير من الفاعلين ومن المصالح. وعلى ذلك النسق، يجري إحلال تسميات جديدة مثل "صياغة الاستراتيجيات الانمائية" و "البرمجة" محل مفهوم "التخطيط الانمائي". ومع ذلك فلا تزال البلدان يملك كل منها قطاعا عاما قويا ولا يزال عدد متزايد منها يملك مكاتب أو وحدات تؤخذ فيها الاعتبارات السكانية في الاعتبار لدى مناقشة واعتماد الاستراتيجيات الانمائية.

٢٣ - وفي سياق هذا التطور أيضا، تنصرف سياسات السكان عن المنظورات الاجتماعية الكلية القوية، حيث يوصى بشكل واسع باستخدام الحوافز والمبشطات من أجل بلوغ أهداف ديمغرافية كمية محددة إلى سياسات جديدة موجهة إلى وحدات أصغر (كالأزواج أو الأسرة أو المجتمع)، وتولي اهتماما خاصا للحقوق الفردية ونوعية الخدمات. كما يشدد هذا الاتجاه الجديد بوجه خاص على أوضاع المرأة، وحقوقها وتطلعاتها وعلى التدابير التي تهدف إلى تحقيق المساواة والانصاف بين الجنسين.

٢٤ - وقد عكس المؤتمر الأهمية المتزايدة التي توليها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مختلف المجالات بما فيها السكان. وتمثل هذه الرؤية التطور الكبير الذي حدث من الدعوة في عام ١٩٧٤ (بوخارست) إلى الاستفادة من دعم المنظمات غير الحكومية، إلى القيام في عام ١٩٨٤ (مدينة مكسيكو) بتشجيع أنشطتها المبتكرة والاستفادة من خبرتها، إلى فكرة المشاركة الكاملة مع القطاع غير الحكومي كما أعرب عنها برنامج العمل. ولقد شاركت المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية بكافة مراحلها (اجتماعات أفرقة الخبراء، والمؤتمرات الاقليمية، والمشاورات غير الرسمية) واعتمد تفويض ما يزيد عن ٢٠٠ منظمة غير حكومية في المؤتمر.

٢٥ - وثمة موضوع آخر حظي باهتمام خاص في المناقشات المتعلقة بمجموعة المواضيع هذه، وهو تعبئة الموارد على المستويين الدولي والوطني لصالح البلدان النامية. ولاحظ المؤتمر أن ما يقرب من ثلثي تكاليف البرامج السكانية المنفذة في مجموعة البلدان النامية، تتحمله البلدان النامية نفسها.

٣ - السكان والبيئة والتنمية

٢٦ - يؤكد برنامج العمل من جديد الروابط القوية القائمة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، ويسلم بأن المسائل السكانية والانمائية تتنوع تنوعا واسعا في مختلف بلدان العالم. ويركز برنامج العمل على ضرورة تحقيق الانسجام بين الاتجاهات السكانية وأنماط التنمية، بما في ذلك الحد من أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة والقضاء عليها. وتستهدف التنمية المستدامة رفع مستوى

معيشة السكان الحاليين، على أن يراعى، في نفس الوقت، ألا يحول ذلك دون إشباع احتياجات أجيال المستقبل.

٢٧ - وحظي موضوع دمج استراتيجيات السكان والتنمية الذي أشير إليه في بوخارست عام ١٩٧٤ وجرى تأكيده في مدينة مكسيكو عام ١٩٨٤، بالتأكيد المجدد الشديد في القاهرة. على أن العمل التحضيري لم يظهر كثيرا من التقدم في هذا المجال. وتم تحديد سببين رئيسيين في هذا الصدد. أولا، أن من الأهمية بمكان الاعتراف بأنه بالرغم من الترابط الذي لا انفصام له بين العمليات الاقتصادية والبيئية والديمقراطية فإن مدى تأثيرها المتبادل يختلف باختلاف الإطار الأيكولوجي والاجتماعي الثقافي والسياسي الذي تجري فيه هذه العمليات. ثانيا، لم يتم توثيق مدى هذه العلاقات المتبادلة بصورة كافية تيسر القبول بنتائج لا جدال فيها.

٢٨ - وقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة - بمعنى التنمية المنطوية على استدامة الانتاج والاستهلاك موضع لأجل طويلة - اعتراف أوسع، ولا سيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(١). ويفسح هذا النهج في تناول عملية التنمية مجالا للاهتمامات الديمغرافية ويقتضي دمجها في استراتيجيات التنمية. وبهذا المعنى، تعتبر سياسات السكان أدوات هامة لاستراتيجية عامة للتنمية. ويتضمن برنامج العمل عددا كبيرا من الإشارات إلى التنمية المستدامة وما يتفرع عنها من مفاهيم مثل أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وسياسات التنمية المستدامة؛ واستراتيجيات التنمية الإقليمية المستدامة؛ وفرص العمل المستدامة في الريف.

٢٩ - وهناك موضوع آخر حظي باهتمام كبير هو ما بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والفقر من علاقات. ويؤكد برنامج العمل أن لإبطاء سرعة نمو السكان تأثيرا إيجابيا بالغاً في نوعية الحياة. وفي نفس الوقت، لا بد من النمو الاقتصادي المستدام للقضاء على الفقر، لأن القضاء على الفقر سيساهم في تحقيق استقرار السكان في وقت مبكر. وبهذا المعنى فإن تحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين حماية البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والانتاج غير القابلة للاستدامة تعزز بعضها بعضا.

٣٠ - أما فيما يتصل بالمسائل البيئية، فإن برنامج العمل يؤكد من جديد مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويركز برنامج العمل على أن نمو السكان السريع وعدم ملائمة أنماط الهجرة وتوزيع السكان في المكان قد يؤديان إلى تردي البيئة ونفاد الموارد أو يزيديانها تفاقمًا، ومن ثم يعرقلان التنمية المستدامة.

٤ - التوزيع السكاني والهجرة

٣١ - يقدم برنامج العمل معالجة أكثر شمولاً مما قدمته البرامج السابقة للمسائل المتعلقة بالهجرة الداخلية والهجرة الدولية. وهو يشتمل على موضوع جديد هو ضرورة إيلاء الاهتمام للأشخاص المشردين داخليا،

سواء بسبب تدهور البيئة أو بسبب المنازعات المسلحة في أماكن إقامتهم المعتادة أو بسبب عمليات إعادة التوطين القسرية.

٣٢ - وبعد أن كانت عملية التحضر ينظر إليها أيام مؤتمر ١٩٧٤ على أنها تتسم بعدد من العناصر السلبية، أقر بها مؤتمر القاهرة باعتبارها إحدى قوى التغيير الاجتماعي الرئيسية معمقا بذلك الرؤية التي كان مؤتمر ١٩٨٤ قد عبّر عنها بالفعل. وفيما تمثل هذه الرؤية تحولا كبيرا فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لترشيد هذه العملية حيثما تجرى بطريقة سريعة مخلّة، يكرر برنامج العمل مجموعة الإجراءات المتفق عليها في مناسبات سابقة، وهي التشجيع على نمو المدن الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تنمية المناطق الريفية، والتقليل من عدم التوازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتجمعات الحضرية الكبيرة، التي تطفئ في بعض الحالات على المنظومة الحضرية بحيث تصبح تسميتها "المدن الضخمة"، أقر برنامج العمل بأن هذه تعتبر أكثر مراكز النشاط الثقافي والاقتصادي دينامية في عدد كبير من البلدان النامية. ويمثل هذا الإقرار تحولا رئيسيا عن الرؤى التي كانت سائدة لعشر سنوات أو عشرين سنة خلت، والتي كانت تركز على الحاجة إلى التحكم في النمو. أما الاهتمام الجديد فيتركز على زيادة القدرات والكفاءات الإدارية اللازمة لمعالجة العناصر السلبية. وتتضمن الإجراءات المحددة تقوية قدرة الحكومات المحلية على إدارة الأراضي وتعزيز الإدارة البيئية الفعالة (بما يشمل إدارة المياه والنفايات والهواء، ونظم الطاقة والنقل السليمة).

٣٤ - وينظر بصورة متزايدة إلى الهجرة الدولية على أنها نتيجة لزيادة الترابط بين الأمم، ويؤكد برنامج العمل على أن الهجرة يمكن أن تكون لها نظام تأثيرات إيجابية على كل من مجتمعات المنشأ ومجتمعات المقصد حين تتم بشكل منظم؛ ففي ظروف كهذه، يمكن أن تيسر الهجرة نقل المهارات وأن تسهم في الإثراء الثقافي. ومع أن التوصيات على جانب أكبر من التنوع مقارنة بالماضي، فقد وجه زخم التوصيات الجديدة في معظمه نحو "جعل خيار بقاء الشخص في بلده متاحا أمام الناس جميعا". والوسائل المتنوعة المدرجة، مثل تخفيف الفقر وتدعيم الديمقراطية وتشجيع الحكم الصالح ومنع التدهور البيئي، هي إجراءات ينبغي اتخاذها بصرف النظر عن آثارها على الهجرة. ويقر برنامج العمل بأن الحالة الاقتصادية في بلدان المنشأ لن تتحسن في المستقبل إلا تحسنا تدريجيا ومن ثم ستستمر تدفقات الهجرة من تلك البلدان في الأجلين القصير والمتوسط. وإذ وضع برنامج العمل هذه النظرة في اعتباره، فقد دعا البلدان إلى السماح ببعض أشكال الهجرة المؤقتة، واتخذ موقفا قويا فيما يتعلق بحقوق المهاجرين المسجلين وضرورة دمجهم، لا سيما عن طريق منحهم الجنسية. كما أوصى برنامج العمل بإقرار حقوق لم تشمل الأسرة في التشريعات الوطنية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالهجرة غير المسجلة، يؤكد برنامج العمل على ضرورة التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد وبخاصة على تحديد أسباب هذه التدفقات، ويتضمن اعتبارات جديدة تشمل الحاجة إلى اعتماد جزاءات فعالة ضد من ينظمون الهجرة غير المسجلة. ويؤكد برنامج العمل على حق التماس اللجوء

وعلى مبدأ "عدم الإعادة القسرية". وعلى الرغم من إقرار برنامج العمل بالحاجة الى إيجاد حلول دائمة لمعضلة اللاجئين، وإعادة تأكيده عليها، فهو يحث الحكومات أيضا على أن تكفل للاجئين والمشردين الحماية المؤقتة على الأقل.

٥ - السكان والمرأة

٣٦ - في عام ١٩٧٤، تضمنت توصيات مؤتمر بوخارست توصيات بشأن تحسين حالة المرأة كجزء من الاستراتيجيات الرامية الى التأثير في معدلات الخصوبة؛ وبعد ١٠ سنوات من ذلك، اعتمد مؤتمر مدينة مكسيكو عددا من التوصيات التي تضمنها فصل مستقل تركز على أن تحسين مركز المرأة هو غاية في ذاته، بمعزل عن الاعتبارات الديمغرافية. ويذهب برنامج العمل الى أبعد من ذلك، إذ يخصص فصلا لموضوع المساواة بين الجنسين، وإنصاف المرأة وتمكينها، مع التركيز على مسائل الجنسين في جميع أجزاء الوثيقة. وعلاوة على ذلك، يشير أحد مبادئه البارزة الى النهوض بالمساواة والإنصاف بين الجنسين.

٣٧ - وتشمل الإجراءات الموصى بها أمورا منها: كفالة مشاركة المرأة مشاركة تامة في جهود التنمية، وإنشاء آليات لمشاركة المرأة على قدم المساواة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة؛ وتشجيع تعليم الإناث وتنمية مهاراتهم وتشغيلهم؛ واتخاذ خطوات إيجابية للقضاء على جميع الممارسات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة والمراهقات والفتيات. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن تراعي أنشطة التنمية بصورة أفضل المطالب المتعددة على وقت المرأة، مع توظيف استثمارات أكبر في تدابير ترمي الى تخفيف عبء المسؤوليات المنزلية، ومع إيلاء الاهتمام للقوانين والبرامج والسياسات التي تمكن الموظفين من الجنسين من تحقيق الانسجام بين مسؤولياتهم العائلية ومسؤوليات عملهم. وتركز التوصيات المقدمة في مجال الصحة التناسلية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، على تدابير ترمي الى تحسين قدرة الدوائر على تلبية احتياجات المرأة وإشراكها إشراكا تاما في جميع جوانب إدارة البرامج وتقرير السياسات.

٣٨ - ويقر برنامج العمل أيضا بما يؤديه الرجال من دور أساسي في تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وتتناول التوصيات الخطوات اللازمة لتحقيق مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات مسؤوليات العائلة والأسرة المعيشية، بما في ذلك أمور منها الأبوة المسؤولة، والسلوك الجنسي والتناسلي، والوقاية من الأمراض التي تنتقل عدواها بالاتصال الجنسي، والاشتراك في مراقبة دخل الأسرة ورفاه الأطفال والإسهام فيهما. ويقترح برنامج العمل أيضا مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القضاء على التمييز ضد الطفلة وعلى الأسباب الجذرية لتفضيل الإبن على الإبنة. ويحث برنامج العمل البلدان على اتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال الاستغلال والامتهان والعنف ضد النساء والفتيات، بما يشمل الاغتصاب في إطار الحرب و "التطهير الإثني"، وحظر ختان الإناث، ومنع قتل الرضع، وتفضيل الوالدين أن يكون المولود من أحد الجنسين دون الآخر، على سبيل التمثيل لا الحصر.

٦ - تنظيم الأسرة، والصحة، ورفاه الأسرة

٣٩ - خصصت لهذه الموضوعات في برنامج العمل ثلاثة فصول رئيسية: الحقوق الانجابية والصحة الإنجابية؛ والصحة ومعدلات الاعتلال والوفيات؛ والأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها (بخلاف الإشارة الى تلك المواضيع في فصول أخرى). وتقترن بالأهمية المحورية التي تتسم بها هذه المسائل في برنامج العمل، احتياجات مالية محددة وأهداف محددة ينبغي تحقيقها في مواعيد ثابتة. وتعطي تلك المحورية انطباعاً بأن خطة العمل التي ستظهر خلال السنوات القادمة ستتركز على الصحة الإنجابية وبخاصة على تنظيم الأسرة.

٤٠ - وكان من أهم إسهامات برنامج العمل إدراج مفهوم الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، مما وسع نطاق تنظيم الأسرة. وتعرف الصحة الانجابية بأنها حالة السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية التامة في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته. وهي تشمل، فيما تشمله، تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وحرية الاختيار والحق المعترف به في الحصول على المعلومات، والانتفاع بخدمات مأمونة وفعالة ومحتملة التكلفة وميسرة ومقبولة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة والرعاية الصحية. وتشير الحقوق الانجابية الى حقوق معينة معترف بها دولياً كحق الأزواج والأفراد في تقرير عدد أولادهم وفترة التباعد بين الولادات.

٤١ - وتقدم برامج تنظيم الأسرة باعتبارها وسيلة تسهل ممارسة الحقوق الانجابية. وكما ورد آنفاً، فقد أقر مؤتمر القاهرة هدف انتفاع جميع الأفراد بخدمات الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة في أقرب وقت ممكن، وعلى أية حال، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وتتضمن الإجراءات الأخرى خطوات من أجل مساعدة المرأة على تفادي الإجهاض، الذي لا ينبغي في أية حال تشجيعه كمنهج لتنظيم الأسرة. وجرى التشديد بوجه خاص على نوعية تلك الخدمات. ويشدد برنامج العمل أيضاً على احتياجات المراهقين فيما يتعلق بالصحة الجنسية والانجابية، بما يشمل حالات الحمل غير المرغوب فيها والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

٤٢ - كما شدد المؤتمر على مسائل معدلات الاعتلال والوفاة، وعلى الرعاية الصحية الأولية وقطاع الرعاية الصحية. ويتضمن برنامج العمل ملاحظات وإجراءات تتناول بقاء الطفل وصحة المرأة وسلامة الأمومة، وإجراءات محددة بشأن سبل الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتقليل انتشاره وتخفيف أثره. وكما مر آنفاً، اعتمد برنامج العمل مجموعة أهداف كمية ينبغي تحقيقها في مجال التقليل من وفيات الرضع والأطفال والأمهات خلال الفترة الممتدة حتى ٢٠١٥.

٤٣ - وكانت الأسرة من الموضوعات الرئيسية الأخرى التي أكد عليها برنامج العمل، وأعاد المؤتمر تأكيد أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وإن كان قد اعترف أيضاً بتنوع عمليات التغير الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي السريع التي أثرت على تكوين الأسرة وأساليب حياتها وهيكلها وتركيبها. وكان هدف مجموعة الإجراءات التي أوصى بها في مؤتمر القاهرة وفي الاجتماعات التحضيرية الأخرى هو تحقيق مضامين شعار السنة الدولية للأسرة وهو: "بناء أصغر ديمقراطية في قلب المجتمع".

ثانيا - الآثار المترتبة بالنسبة لبرنامج العمل المتعلق بالسكان

٤٤ - تشمل خطة العمل المتوسطة الأجل لشعبة السكان للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧. وقد استعرضتها لجنة السكان خلال دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٩^(٧)؛ ثم جرى تعديلها في سنة ١٩٩٢ بما يعكس إعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي بالأمانة العامة. ولقد أعدت العناصر البرنامجية للخطة متوسطة الأجل الحالية مع مراعاة الأولويات التي حددها مؤتمر السكان العالمي في سنة ١٩٧٤ والتوصيات التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بالسكان في سنة ١٩٨٤. غير أن من المهم الاعتراف بأن الخطة المتوسطة الأجل أعدت أيضا مع مراعاة أن مؤتمرا معنيا بالسكان سيعقد في سنة ١٩٩٤، وأنه كان من الصعب في ذلك الوقت توقع مدى ونطاق ما سيصدر عنه من توصيات لها انعكاس على برنامج العمل الحالي. وقد تود لجنة السكان، بعد استعراضها لنتائج المؤتمر، أن توصي بإدخال تغييرات على الخطة المتوسطة الأجل. وقد قدمت الأجزاء الفرعية التالية على نهج البرامج الفرعية الخمسة لبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

ألف - تحليل المتغيرات الديمغرافية على الصعيد العالمي

٤٥ - يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى توفير تقييمات علمية لمستويات المتغيرات الديمغرافية واتجاهاتها، مثل الخصوبة ومعدلات الاعتلال والوفيات والتحضر؛ والهجرة الداخلية والهجرة الدولية، التي تؤثر جميعها على حجم السكان ومعدل النمو وهيكل السكان العمري والجنسي. ويدعو برنامج العمل إلى تعزيز شبكات المعلومات التي تعالج البيانات الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، وإلى توفير معلومات موزعة حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية، والانتماء الإثني، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية. ويولي البرنامج الفرعي أيضا اهتماما خاصا لمسائل العلاقة بين الجنسين ولبعض جوانب الأسرة من حيث ارتباطها بتحليل المتغيرات الديمغرافية.

١ - الخصوبة

٤٦ - أضفى المؤتمر دورا بارزا على الجوانب المتصلة بالصحة التناسلية بما في ذلك تنظيم الأسرة. ويرتبط العدد الأكبر من التوصيات المتعلقة بجمع البيانات وبحثها وتحليلها بهذه المجالات. ويشمل البرنامج الفرعي الحالي في هذا المجال عددا كبيرا من البنود الموصى بها في برنامج العمل، مثل تحديد الأنماط الجديدة والناشئة للخصوبة وتنظيم الأسرة، ودراسة محددااتها وصلاتها بمركز المرأة وظروف الأسر المتغيرة. واتسمت توصية المؤتمر المتعلقة بوضع مؤشرات لرصد وتقييم برامج الصحة التناسلية وخدماتها بأهمية خاصة بما في ذلك تقييم نوعية الخدمات. وتشدد التوصيات أيضا على مسؤولية الذكور في تنظيم الأسرة وعلى احتياجات المراهقين.

٢ - معدلات الوفيات

٤٧ - تشمل الخطة المتوسطة الأجل، في مجال الوفيات، دراسة الاتجاهات والأسباب المتغيرة للاختلاف في معدلات الوفيات. ويولى انتباه خاص لتحليل الصلات بين الفوارق في معدلات الوفيات ومركز المرأة؛ ومن الأمثلة على ذلك الدراسة المضطلع بها حالياً عن "فرط ارتفاع معدل وفيات الإناث من الأطفال". وفي هذا الصدد يمثل برنامج العمل الحالي لتوصيات برنامج العمل وسيجري تعزيزه عن طريق رصد مستويات الوفيات واتجاهاتها لدى الكهول.

٣ - التحضر والهجرة الداخلية

٤٨ - فيما يتعلق بالتحضر والتوزيع السكاني، تشير الخطة المتوسطة الأجل إلى بعض مجالات البحث المحددة. وتشمل الأنشطة الأخيرة دراسة تركيز السكان الحضريين في عدد من المناطق الحضرية الكبيرة جداً أو المدن الضخمة. ويمكن توسيع نطاق العمل في هذا العنصر من عناصر البرنامج كي يستجيب للاهتمام المتزايد في العلاقة بين التنمية المستدامة والتحضر السريع.

٤٩ - وتقتضي دراسة محددات التوزيع السكاني والتحضر تحليل اتجاهات الهجرة الداخلية وسياساتها. ويمكن زيادة تعزيز مجال العمل هذا في الخطة المتوسطة الأجل الحالية، ولاسيما من حيث مساهمته في النمو الحضري في البلدان النامية. أما تحليل التجارب الوطنية في إعادة توجيه تدفقات الهجرة فموضوع آخر يمكن التوسع فيه مستقبلاً.

٤ - الهجرة الدولية

٥٠ - تتركز الأنشطة الحالية، في مجال الهجرة الدولية، على رصد المستويات والاتجاهات (التحركات المسجلة وغير المسجلة وتحركات اللاجئين). واتسم هذا الموضوع بأهمية بالغة في مؤتمر القاهرة. ويدعو برنامج العمل إلى بذل جهود في مجالات جمع البيانات وتحليلها وقابلية البيانات للمقارنة، ونشر المعلومات، واستنباط طرائق للتقدير. ويمكن أن يشمل البرنامج الحالي تلك الشواغل وغيرها من الطلبات للاسهام في تحديد " جذور" الهجرة والعمليات التي تؤدي إلى استمرار هذه التحركات على مر الزمن. ويمكن توسيع نطاق الأنشطة بحيث تشمل اسهام البرنامج الفرعي في الطلب الذي قدمته الجمعية العامة إلى الأمين العام لإعداد تقرير عن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك المظاهر المتصلة بالأغراض والشكليات اللازمة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩، الفقرة ٢).

باء - الاسقاطات السكانية العالمية

٥١ - إن التقديرات والاسقاطات السكانية العالمية والتغير الديمغرافي مجال آخر من المجالات التي أوصى بها مؤتمر القاهرة. وتعد الأمم المتحدة في إطار هذا البرنامج الفرعي تقديرات الأمم المتحدة الرسمية

وإسقاطاتها للسكان في جميع بلدان ومناطق العالم ومناطقها الحضرية والريفية، ومدنها الرئيسية. وتوفر التقديرات السكانية هذه، والمؤشرات الديمغرافية المناظرة لها مجموعة قياسية ومتناسكة من الأرقام السكانية التي تستخدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها كأساس للأنشطة التي تحتاج إلى المعلومات السكانية كمدخل من مدخلاتها. وتستخدم هذه الأرقام السكانية والديمغرافية بوجه خاص الوكالات المتخصصة وغيرها من وحدات المنظومة لإعداد تقديرات وإسقاطات قطاعية محددة مثل القوة العاملة، والقيود بالمدارس، ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، والزراعة، وحجم الأسرة المعيشية. ويشمل العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضا الأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب. وفي هذا الصدد يمثل برنامج العمل الحالي أيضا لتوصيات مؤتمر القاهرة.

٥٢ - ويبين الاستعراض الدقيق لبرنامج العمل الدور المركزي للتقديرات والإسقاطات السكانية والمتغيرات الديمغرافية التي تقوم على أساسها. وتعتمد الوثيقة اعتمادا قويا على المعلومات الكمية ابتداء من الديباجة إلى الفصول المتعلقة بأسس العمل والأهداف. وتقوم المعلومات الأساسية والأهداف العددية المبينة فيها على التقديرات السكانية والديمغرافية التي أعدتها الأمم المتحدة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويستدعي تركيز المؤتمر على رصد التغير الديمغرافي ودرجة تحقيق الأهداف تعزيز الجهود المبذولة من أجل التقدير الدقيق والمحدد للاتجاهات الديمغرافية الخاصة بكل بلد وتوسيع نطاق التقديرات والإسقاطات الديمغرافية لتشمل مجالات جديدة مثل معدل وفيات الأطفال.

جيم - السياسة السكانية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية

١ - السكان والتنمية

٥٣ - من أهداف هذا البرنامج الفرعي تحليل نتائج المستويات والاتجاهات السكانية التي تؤثر في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والظروف البيئية؛ وينبغي أن تولى عناية خاصة لكبار السن وتغير الهيكل العمري للسكان. وأكد المؤتمر وعمليته التحضيرية من جديد أهمية إدماج الشواغل السكانية والشواغل البيئية والإنمائية، ويقترح برنامج العمل أن تشمل البحوث المتعلقة بالسكان والتنمية بوجه خاص عنصرين حاسمين هما العلاقة بين السكان والفقر والترابط بين السكان والبيئة. ولئن كانت البحوث الخاصة بالترابط بين السكان والبيئة تحظى بتشجيع واسع النطاق، فإن التركيز منصب على مناطق مختارة محددة جغرافيا مثل النظم البيئية الهشة والتجمعات الحضرية. وثمة تشديد أيضا على أن التدهور البيئي هو أحد جوانب مشكلة الفقر المتعددة الأبعاد في البلدان النامية. وأخيرا تدعو الوثيقة إلى إجراء بحوث بشأن المسألة العالمية المتمثلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك ومقارنتها بنمو السكان.

٢ - السياسة السكانية

٥٤ - الهدف الثاني لهذا البرنامج هو تحليل مدى فعالية السياسات السكانية. ويتركز برنامج العمل الحالي على رصد السياسات التي تؤثر في النمو السكاني والخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الداخلية والخارجية. وينفذ عمل هام أيضا بشأن آثار عملية التحضر ونمو المناطق الحضرية الكبيرة. وتوفر نتائج استفسار الأمم المتحدة السكاني بين الحكومات (يجري حاليا تحليل الاستفسار السابع) الى جانب المعلومات المتاحة في مصرف بيانات السياسات السكانية الذي تديره شعبة السكان، المواد اللازمة لإعداد تقارير رصد السياسات السكانية التي تصدر كل سنتين. ويقترح برنامج العمل عددا كبيرا من مواضيع البحث في مجال السياسات السكانية، ويمكن معالجة العديد من المواضيع الموصى بها في برنامج العمل الحالي.

دال - الرصد والاستعراض والتقييم، وتنسيق المعلومات السكانية ونشرها

٥٥ - الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تقييم ونشر المعلومات عن الحالة الديمغرافية في العالم؛ ورصد الاتجاهات والسياسات السكانية على الصعيد الوطني مرة كل سنتين؛ واستعراض وتقييم درجة النجاح في تنفيذ أهداف ومقاصد خطة العمل العالمية للسكان مرة كل خمس سنوات. وتشير خطة العمل الى أن الرصد سيكون نشاطا متخصصا من أنشطة الأمم المتحدة وأن الاستعراض والتقييم ستضطلع بهما منظومة الأمم المتحدة. فخلال العقد الماضيين، اضطلعت بكلا النشاطين شعبة السكان التابعة للأمانة العامة بالتعاون مع جميع الوحدات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبعد مؤتمر مدينة مكسيكو، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكون التقارير الدورية عن رصد البرامج السكانية المتعددة الأطراف جزءا من نظام الرصد؛ ومنذ عام ١٩٨٧، يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنيابة عن الأمين العام، بمسؤولية إعداد تقارير الأمين العام التي تصدر مرة كل سنتين. وفيما يتعلق بالاستعراض والتقييم، أعدت الأمانة العامة أربعة تقارير؛ وكان التقرير الرابع من هذه التقارير (A/CONF.171/PC/3)، الذي يشمل الفترة التي بدأت منذ اعتماد خطة العمل في عام ١٩٧٤ في بوخارست، مصدرا من مصادر المعلومات الأساسية لمداولات اللجنة التحضيرية وللمؤتمر، حيث أنه حدد أهم الإنجازات وأوجه القصور والدروس المستخلصة والقضايا الجديدة الناشئة. وترد في الفرع الأخير من ذلك التقرير مناقشة حول آثار مؤتمر القاهرة.

٥٦ - ويشمل هذا البرنامج الفرعي أيضا عنصرين هامين آخرين هما نشر النتائج الرئيسية لأنشطة برنامج السكان وتوزيعها، وتنسيق أنشطة المعلومات السكانية من خلال شبكة المعلومات السكانية. وأتاح التطور التكنولوجي، وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، توسيع نطاق نشر نتائج هذا البرنامج كما وكيفا. وبالإضافة الى إصدار مجموعة واسعة من الدراسات والتقارير والنشرات والرسائل الاخبارية والرسوم البيانية الحائطية، يجري بصورة متزايدة توزيع المعلومات السكانية إلكترونيا. ومن النتائج الهامة المترتبة على هذه التحسينات التكنولوجية الزيادة المفاجئة من الطلب على هذه المعلومات والخدمات.

٥٧ - وتتألف شبكة المعلومات السكانية من شبكات مترابطة من المؤسسات السكانية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأمريكا الشمالية؛ ويجري حاليا وضع خطط لإنشاء مثل هذه الشبكات في أوروبا وغربي آسيا. وترمي شبكة المعلومات السكانية، التي تلتزم بأهداف برنامج العمل، الى زيادة

الوعي بالمسائل المتصلة بالسكان ومعرفتها وإدراكها على جميع مستويات المجتمع. وتعمل الشبكات الاقليمية المرتبطة بشبكة المعلومات السكانية، بوجه خاص، على تسخير الامكانيات الضخمة التي تتيحها وسائط الاعلام المطبوعة والسمعية والبصرية والالكترونية، بما في ذلك قواعد البيانات والشبكات، لنشر المعلومات التقنية وتشجيع وتعزيز فهم العلاقات بين السكان والاستهلاك والانتاج والتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات الالكترونية الجديدة زيادة مضاعفة في توافر المعلومات السكانية في جميع أنحاء العالم. ونظرا الى التركيز على المعلومات السكانية في برنامج العمل، سيتعين على شبكة المعلومات السكانية أن تعزز جهودها وتوسعها في مجال نشر المعلومات بغية تيسير الوصول العادل إلى المعلومات السكانية من قبل جميع فئات الجمهور ودعم تنفيذ برنامج العمل.

هـ - التعاون التقني

٥٨ - يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى توفير المساعدة التقنية في جميع المجالات المذكورة أعلاه. وقد وجه المؤتمر نداءات متكررة من أجل زيادة التعاون التقني ودعا منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز برنامج عملها في هذا المجال. ولا يحدد برنامج العمل عددا كبيرا من مجالات المساعدة فحسب وإنما يشير أيضا بعض النقاط التي تقتضي مزيدا من التحليل. ومن هذه النقاط الآثار الديمغرافية للمبادرة ٢٠/٢٠، التي سينظر فيها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ والسؤال الواجب طرحه هنا بوجه خاص هو كيف وإلى أي حد تؤثر إعادة تشكيل الميزانيات الوطنية على احتياجات البلدان النامية من المساعدة المالية الدولية في ميدان السكان والتنمية.

٥٩ - وعلى ضوء نتائج مؤتمر القاهرة ومع مراعاة الأشكال التي اعتمدت مؤخرا لتقديم التعاون التقني في ميدان السكان، ولا سيما من خلال نظام الدعم التقني الجديد والتخطيط الاستراتيجي للبرامج القطرية للبعثات القطرية التي يوفدها صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، فقد ترغب لجنة السكان في استعراض دور برنامج الأمم المتحدة للسكان في أنشطة التعاون التقني مستقبلا.

واو - عمل الشعبة الاحصائية الوثيق الصلة بالموضوع

٦٠ - تضطلع الشعبة الاحصائية التابعة لادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بأنشطة تتصل بأربعة مجالات رئيسية من مجالات الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية هي: (أ) إعداد دراسات منهجية عن جمع الاحصاءات وتجهيزها ونشرها واستعمالها، بما في ذلك تعدادات السكان، والدراسات الاستقصائية بالعينة، ونظم التسجيل المدني وغيرها من نظم التسجيل الاداري؛ (ب) جمع الاحصاءات الدولية وتصنيفها ونشرها؛ (ج) تنسيق البرامج الاحصائية الدولية؛ (د) التعاون التقني في مجال الاحصاءات. وستيسر هذه الأنشطة كثيرا تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة في رصد الاتجاهات السكانية العالمية عن طريق مساعدة البلدان في إجراء تعدادات سكانية محسنة ونشر نتائج التعدادات في الوقت

المناسب، وعن طريق تعزيز نظم الاحصاءات الحيوية فيها بتحسين نظام التسجيل المدني وغيره من نظم التسجيل الاداري.

٦١ - والشعبة الاحصائية هي أيضا الأمانة الفنية للجنة الاحصائية. وفي عام ١٩٨٥، حددت اللجنة الاحصائية الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ باعتبارها عقد التسعينات العالمي لتعدادات السكان والاسكان، بغية تشجيع الاضطلاع بتعدادات السكان والاسكان الوطنية. وقد تحدد اللجنة أيضا، في دورتها الثامنة والعشرين، التي ستعقد في عام ١٩٩٥، السنوات العشر القادمة كعقد الألفينيات العالمي لتعدادات السكان والاسكان. وكما ذكر آنفا، كان عمل الشعبتين واللجنتين متكاملًا ومتعاضداً.

ثالثا - الآثار المؤسسية للمؤتمر

٦٢ - أكد المؤتمر أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يتوقف على التزام الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية والقطاع غير الحكومي والمجتمع الدولي وجميع المنظمات والأفراد المعنيين الآخرين. فعلى الصعيد الوطني، تتولى الحكومات الوطنية مسؤولية متابعة برنامج العمل وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بسرعة على تقديم المساعدة من أجل تنفيذ البرنامج عندما يدعى إلى الاشتراك في ذلك. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يدعو برنامج العمل للجان الإقليمية وسائر المؤسسات التابعة للأمم المتحدة إلى الاشتراك في متابعة المؤتمر من خلال وضع إجراءات مناسبة بشأن التنمية والسكان. وعلى الصعيد الدولي، طرح المؤتمر مجموعة من الاقتراحات المحددة الموجهة بصفة رئيسية إلى منظومة الأمم المتحدة.

٦٣ - وقد تكون لتوصيات المؤتمر الواردة في الفصل الخاص بالأنشطة على الصعيد الدولي آثار مؤسسية هامة. فبرنامج العمل يطلب من هيئات حكومية دولية مختلفة ومن الأمين العام اتخاذ إجراءات محددة معينة. وقد شرعت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين في إجراء دراسة متأنية لتقرير مؤتمر القاهرة واعتمدت مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها استجابة للطلبات الواردة في برنامج عمل المؤتمر. ومن جملة هذه التدابير، ما يلي:

(أ) أن تنظم الجمعية العامة استعراضا منتظما لتنفيذ برنامج العمل وينبغي أن يشمل ذلك توقيت هذا الاستعراض وشكله وجوانبه التنظيمية (الفقرات ١٦-٢١ من برنامج العمل). وفي هذا السياق، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أن تتولى الدور الرئيسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى مؤلفة من الجمعية العامة، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره التنسيق، ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها، من خلال دورها في رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل (القرار ١٢٨/٤٩، الفقرة ٢٣ منه). وقررت الجمعية العامة أيضا تغيير اسم لجنة السكان التي أعيد تنشيطها بحيث تصبح لجنة السكان والتنمية، وأن تجتمع مرة في كل عام اعتبارا من عام ١٩٩٦ (القرار ١٢٨/٤٩، الفقرتان ٢٤ و ٢٥)؛

(ب) أن تقوم الجمعية العامة، خلال دورتها التاسعة والأربعين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ١٩٩٥، باستعراض أدوار الهيئات الحكومية الدولية والأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسائل السكان والتنمية، ومسؤوليات تلك الهيئات والأجهزة وولاياتها وميزاتها النسبية (الفقرة ١٦-٢٥ من برنامج العمل). وفي القرار ١٢٨/٤٩، طُلب إلى المجلس أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ اختصاصات لجنة السكان وولاياتها وتكوينها بهدف إعادة تنشيطها (الفقرتان ٢٦ و ٢٧)؛

(ج) أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار هذا الاستعراض في دور كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان فيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل (الفقرة ١٦-٢٦ من برنامج العمل)؛

(د) أن تولي الجمعية العامة مزيداً من النظر إلى مسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان آخذة في حساباتها نتائج الاستعراض المذكور أعلاه (الفقرة ١٦-٢٧ من برنامج العمل). وفي دورتها التاسعة والأربعين، قررت الجمعية العامة أن تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ في هذه الإمكانية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، الفقرة ٢٨ (أ))؛

(هـ) أن يستعرض المجلس نظام الإبلاغ في مجال السكان والتنمية، مع مراعاة متابعة المؤتمرات الدولية الأخرى بغية إنشاء نظام إبلاغ أكثر اتساقاً (الفقرة ١٦-٢٤ من برنامج العمل والفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩)؛

(و) أن يتشاور الأمين العام مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات والوكالات والمنظمات المالية بشأن الاحتياجات من المساعدة الدولية في ميدان السكان والتنمية (الفقرة ٢٨-١٦ من برنامج العمل والفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩).

٦٤ - وبغية تيسير مداوالات اللجنة بشأن متابعة أعمال المؤتمر، تقدم أدناه ثلاثة فروع: معلومات أساسية موجزة عن برنامج الأمم المتحدة للسكان، ووصف مقتضب لآلية التنسيق في ميدان السكان، وأخيراً بعض الاعتبارات المتعلقة بمتابعة مؤتمر القاهرة.

ألف - معلومات أساسية عن برنامج السكان في منظومة الأمم المتحدة

٦٥ - تشارك منظومة الأمم المتحدة في مجموعة كبيرة من الأنشطة السكانية تغطي طائفة واسعة من المواضيع من قبيل جمع البيانات والبحث والتحليل والتدريب ونشر المعلومات والتعاون التقني وتوفير المساعدة المالية ورصد وتقييم المشاريع والبرامج وتقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية. ويشارك ما يزيد عن ٢٠ وحدة وهيئة ومؤسسة بالمنظومة في هذه الأنشطة في حدود ولايتها وخبرتها، ويتم الاضطلاع بذلك استجابة لطلبات محددة من الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجالس الإدارة المناظرة للجان الإقليمية والبرامج والوكالات المتخصصة.

٦٦ - وحيث أن الأمم المتحدة تشارك منذ سنوات عديدة مشاركة نشيطة في ميدان السكان، فقد اشتملت الأنشطة السكانية الأولية التي تضطلع بها أساساً على البحث والتحليل، وأنجز البرنامج في هذا المجال عملاً رائداً في استحداث طرق للتحليل الديموغرافي، ولا سيما في إرهاب الوعي بالدور الرئيسي للمتغيرات السكانية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكانت لجنة السكان من جملة الهيئات الفرعية الأولى التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدمت اللجنة منذ أيامها الأولى التوجيه لبرنامج الأمم المتحدة للسكان، ومع أن أفضل وأشهر عمل قام به البرنامج هو عمله الكمي والمنهجي، ولا سيما تقديراته وإسقاطاته وكتيبات البحوث التي يصدرها، فقد أنجز عمل هام استجابة للولاية المنوطة بالبرنامج لترتيب إجراء الدراسات وإسداء المشورة إلى المجلس عن حجم وهيكل السكان والتغيرات المتصلة بهما بالإضافة إلى دراسات ومنشورات عن "تفاعل العوامل الديمغرافية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية" فضلاً عن "السياسات الرامية إلى التأثير على حجم وهيكل السكان والتغيرات المتصلة بهما"^(٨).

٦٧ - واقترنت منذ البداية صلات قوية مع اللجان الفنية الأخرى، ولا سيما مع اللجنة الإحصائية في إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بجمع البيانات الديمغرافية. وما فتئت شعبة السكان التي تنضوي الآن تحت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات تقوم بدور الأمانة الفنية للجنة منذ إنشائها. ومع إنشاء اللجان الإقليمية اتسع كذلك نطاق التحليل والبحث السكانيين واشتمل على البعد الإقليمي في عمل الأمم المتحدة. وفي مطلع الستينات، طلب المجلس إلى الأمين العام، بناءً على توصية من لجنة السكان، أن يجري استقصاء سكانيا فيما بين الحكومات للحصول منها على آرائها حول أثر المتغيرات السكانية الرئيسية في عمليات التنمية التي تقوم بها وما إذا كانت قد اعتمدت سياسات ترمي إلى تعديل تلك الاتجاهات والتأكد منها فيما إذا كانت تريد أن تطلب أي مساعدة من الأمم المتحدة في هذه المسائل. وبعد مناقشة نتائج هذا الاستقصاء، أوصت اللجنة بتوسيع برنامج الأمم المتحدة السكاني وبإدخال إيصال المساعدة التقنية بوصفه أحد الأنشطة العادية؛ وقدم المجلس آنذاك اقتراحات بهذا الصدد إلى الجمعية العامة واعتمدت الجمعية قراراً أذنت فيه للأمم المتحدة وللوكالات المتخصصة بأن تقدم المساعدة^(٩). وأعلن الأمين العام في البيان الذي أدلى به فيما بعد أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ١٩٦٧ عن إنشاء صندوق استثماري خاص للأنشطة السكانية تابع للأمم المتحدة لتكملة الموارد المخصصة في إطار الميزانية العادية

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من أجل تمكين منظومة الأمم المتحدة من توسيع عملها في ميدان السكان وتوسيع نطاق أنشطة التعاون التقني. وكان الصندوق الاستئماني يدار في البداية من قِبَل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبصفة رئيسية من قِبَل شعبة السكان التي كانت تابعة آنذاك لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي أيار/مايو ١٩٦٩، ومع تزايد الحاجة للصندوق الاستئماني وازدياد موارده قرر الأمين العام أن ينقل مسؤولية الصندوق من نطاق الأمم المتحدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن يعيد تسميته ليصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان. وظلت شعبة السكان مكتبا تحليليا لا يعنى بالبحث والتحليل فحسب وإنما يعني أيضا بتقييم طلبات المشاريع الواردة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ١٩٧٧، أدمجت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها شعبة السكان في إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التي كانت قد أنشئت حديثا آنذاك، ومنذ مطلع عام ١٩٩٢ أعيدت هذه المهام إلى شعبة السكان. غير أن العمل الفني لأنشطة التعاون التقني المتصلة بجمع بيانات السكان ظل دائما جزءا من مهام الشعبة الإحصائية.

٦٨ - وظلت اختصاصات اللجنة على حالها حتى عام ١٩٧٥ عندما قرر المجلس أن تدرس اللجنة أيضا نتائج رصد خطة العمل العالمية للسكان وأن تساهم في استعراض وتقييم تلك الخطة. وفي عام ١٩٨٥، قرر المجلس في أعقاب انعقاد مؤتمر مكسيكو أن يكون رصد البرامج السكانية المتعددة الأطراف جزءا من رصد الأنشطة السكانية وأن تقدم هذه التقارير إلى اللجنة. وفي عام ١٩٨٧، أجرى المجلس دراسة متعمقة لهيكل ومهام جهاز الأمم المتحدة الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقا لتلك المهمة، أجرى رئيس لجنة السكان مشاورات مع أعضاء اللجنة وأحال خلاصته عن آرائهم ومقترحاتهم إلى اللجنة الخاصة المكلفة بالاستعراض. وكان في جملة المسائل المثارة الحاجة إلى تعديل ولاية اللجنة كي تشمل أربع ولايات محددة هي: (أ) تنسيق الأنشطة السكانية في منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) وتزويد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتوجيه فيما يتعلق بالسياسة العامة إزاء الاحتياجات السكانية ذات الأولوية؛ (ج) وإعداد وتنظيم المتابعة للمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة؛ (د) وإيراد إشارة صريحة إلى رصد برامج المساعدة السكانية بوصفها واحدة من أنشطتها العادية. وتم التأكيد كذلك على اعتماد تدابير لتقوية القدرات العلمية والتقنية للجنة. ونظرت اللجنة الخاصة في هذه المقترحات ولكنها لم تتخذ إجراء بشأنها.

٦٩ - ويعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة للسكان مكونا هاما من مكونات برنامج التعاون الدولي لأغراض التنمية في الأمم المتحدة. وجرى تنظيمه بما يتماشى مع أربع وظائف رئيسية: (أ) توفير خدمات فنية للأجهزة الحكومية الدولية (ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السكان)؛ (ب) وإجراء البحوث والتحليلات ونشر النتائج؛ (ج) وتقديم التعاون التقني؛ (د) وتنظيم وتنسيق متابعة المقررات التي تصدرها والاجتماعات التي تعقدها الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية مثل مؤتمرات السكان. ويشير برنامج السكان الوارد في الخطة المتوسطة الأجل إلى أنشطة شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

باء - آليات التنسيق

٧٠ - استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (د - ٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ حددت الوكالات المتخصصة و/أو وسعت أنشطتها السكانية استجابة لتزايد الطلبات الواردة من الحكومات. وقد أفضت الحاجة إلى التنسيق والمواءمة والتعاون فيما بين أفراد أسرة الأمم المتحدة إلى إنشاء آليات مشتركة بين الوكالات. وفي عام ١٩٦٨، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية لجنة فرعية معنية بالسكان لاستعراض ولايات وبرامج عمل أعضائها وإجراء ترتيبات للقيام بأنشطة مشتركة؛ وألغيت اللجنة الفرعية في عام ١٩٧٧ نتيجة لإعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في الأمانة العامة للأمم المتحدة. غير أنه تم استحداث آليات أخرى للتنسيق لأغراض محددة. فعلى سبيل المثال، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية منذ فترة طويلة تعود إلى عام ١٩٦٧ الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالإسقاطات الديمغرافية. وقد أثبت هذا الاجتماع فعاليته كأداة كفؤة للتنسيق المشترك بين الوكالات؛ ورفعت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٣ مركز هذه الآلية لتصبح لجنة فرعية. وفي عام ١٩٧٠ أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات لمناقشة برامج الصندوق والإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة ومسائل التنسيق. وعملت اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات بشكل وثيق مع اللجنة الفرعية لكفالة درجة رفيعة من التعاون. وظلت اللجنة الاستشارية تجتمع بصورة منتظمة حتى عام ١٩٧٨ عندما قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعقد اجتماعات جديدة، عند اللزوم، وعلى أساس مخصص. وفي عام ١٩٨١، قرر رؤساء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي أن ينشئوا الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ليقوم بتنسيق مسائل بقاء الطفل وتنظيم الأسرة واحتياجات الفئات الضعيفة في برامج عملها؛ وثمة مجالات أخرى للتعاون من بينها دور المرأة في التنمية، وتدريب الموظفين، وتنسيق البرامج في أفريقيا والتعاون فيما بينها (بما في ذلك تقاسم المباني والخدمات المشتركة). وفيما يخص مؤتمري السكان المعقودين في مكسيكو والقاهرة، قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تنشئ أفرقة عاملة مخصصة لكفالة التنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات.

٧١ - ويمثل التعاون والتعاقد والمواءمة على المستوى المشترك بين الوكالات وسيلة لتحقيق الدعم المتبادل بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية. وقد اعترف على الصعيد الدولي بالأنشطة التحليلية للأمانة العامة لما تتسم به من موضوعية علمية وحياد فكري ونهج موضوعي شامل في تناول مسائل السكان والتنمية. وليس الغرض من هذه الأنشطة هو تكرير الأعمال التي تتم في الجامعات ومراكز البحوث (على الرغم من أن نتائج هذه الأنشطة استخدمت على نطاق واسع كمواضيع تدريس). ويهدف الجزء التحليلي من البرامج إلى المساعدة في تحديد المسائل، وتوضيح طابعها المعقد، وتسهيل التوصل إلى فهمها فهماً أفضل، وتهيئة الظروف الملائمة لبناء توافق في الآراء بشأن الاستجابة السليمة لها، وتوفير التوجيه للأنشطة التنفيذية. والترابط بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية أمر حاسم بوجه خاص في ميدان السكان. وعلى الرغم مما تتسم به مسائل السكان من الحساسية الشديدة ومن كونها مثيرة للخلاف، فقد كانت الأمم المتحدة بمثابة محفل محايد لمناقشة هذه المسائل صراحة والتفاوض على استراتيجيات مشتركة. وتنهض النتائج الموفقة للمؤتمرات الدولية الخمسة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن السكان منذ عام ١٩٥٤ شاهداً على ما تحقق من نجاح في الربط بين المهارات التحليلية والأنشطة التنفيذية والتركيز على تعزيز التعاون بينها.

٧٢ - ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنسيق الأنشطة السكانية لمنظومة الأمم المتحدة وتساوده لجنة السكان في أداء هذه المهمة. ويتلقى المجلس تقارير دورية في ميدان السكان، لا سيما من لجنة السكان ومن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وإلى جانب هذه التقارير، يجوز للجان الإقليمية والبرامج الأخرى (مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والوكالات المتخصصة، واللجان التنفيذية الأخرى (مثل اللجنة الإحصائية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة المرأة والتنمية الاجتماعية) أن تضمن تقاريرها إلى المجلس مسائل تتصل بميدان السكان والتنمية.

٧٣ - ويجري بصورة دورية إبلاغ لجنة السكان، من خلال متابعتها للتوصيات التي تعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بالسكان، بما أنجزته مختلف الوحدات والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، من أعمال وبأنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ويشارك ممثلو اللجان التنفيذية الأخرى واللجان الإقليمية والبرامج والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في بحث مختلف بنود جدول أعمال اللجنة. وبهذه الطريقة، تيسر للجنة تكوين صورة شاملة عما تقوم به الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد يسر هذا الترتيب أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مهمة التنسيق التي يتولاها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٧٤ - ويتطلب تنفيذ برنامج العمل المعتمد في القاهرة تعاوناً كبيراً ومستمراً بين الوكالات تسهم فيه كل وكالة، في نطاق ولايتها المحددة، إسهاماً تاماً في متابعة المؤتمر على نطاق المنظومة. ومراعاة لضرورة اعتماد أنشطة المتابعة على القدرة الموجودة داخل المنظومة، طلب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، استحداث نهج منسق لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، أنشئت مؤخراً فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتنفيذ برنامج العمل، وذلك لكفالة متابعة المؤتمر على نطاق المنظومة. وستفيد الفرقة من خبرة جميع الشركاء ذوي الصلة على نطاق المنظومة، لا سيما من يقوم من هؤلاء بعمليات على المستوى الميداني. وقد حضر الاجتماع الأول لفرقة العمل هذه الذي عقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ممثلون لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة، علاوة على ممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

جيم - متابعة المؤتمر

٧٥ - تتجاوز محتويات برنامج العمل المفهوم التقليدي للسكان. فبرنامج العمل يدعو إلى مشاركة جميع الوحدات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة في المنظومة في متابعة المؤتمر. وبوجه خاص، فقد طلب إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض الترتيبات الحكومية الدولية وترتيبات الأمانة فيما يتعلق بأنشطة السكان لكفالة تنفيذ برنامج العمل ورصده وتقييمه على النحو السليم.

٧٦ - ومن المهم لدى الاضطلاع بعمليات الاستعراض هذه أن تراعى على النحو الواجب العلاقة القائمة بين البحوث وتحليل السياسات من ناحية والأنشطة التنفيذية من ناحية أخرى. ومن المعترف به على نطاق واسع أن الأنشطة التحليلية السليمة التي يعتمد عليها ينبغي أن توفر التوجيه السليم للأنشطة التنفيذية؛ وبالمقابل فإن دراسة الخبرة المكتسبة على المستوى القطري والاحتياجات المحددة لتحقيق أهداف وغايات الأنشطة التنفيذية حرية بأن تثري الأعمال التحليلية وتساعد في توجيهها وبأن تيسر تصميم الأطر اللازمة لزيادة كفاءة الأنشطة التنفيذية ولتحقيق فعاليتها. ومن شأن الاحتفاظ باستقلالية الأنشطة التحليلية وحيادها الفكري ونزاهتها العلمية أن يكفل المصادقية المطلوبة في ميدان السكان والتنمية.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك فإن برنامج العمل يميز بين أنشطة المتابعة التي ينبغي الاضطلاع بها على مختلف المستويات الوطنية ودون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية. ومن الملائم أن تحيط اللجنة المجلس علماً بطبيعة الأنشطة على كل مستوى وبنطاقها وطرائقها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب إلى ضرورة تخفيض عدد التقارير وتبسيطها حتى لا يحال إلى اللجنة سوى المعلومات ذات الصلة اللازمة لرصد تنفيذ برنامج العمل.

٧٨ - ولتسهيل عملية الاستعراض التي اقترحها المؤتمر وبدأتها الجمعية العامة وتيسير المداولات القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ذات الصلة، حدد الأمين العام المسائل التالية للنظر فيها بالتفصيل:

(أ) في الماضي، كانت لجنة السكان هي الهيئة الفرعية للمجلس المسؤولة عن متابعة مؤتمرات السكان. فينبغي إيلاء اعتبار خاص لأنسب طرائق العمل الكفيلة بالاستجابة للمسؤوليات التي تنيطها الجمعية العامة باللجنة في المستقبل فيما تقوم به من دور في استعراض تنفيذ برنامج العمل ورصده وتقييمه، كجزء من متابعة المؤتمر، علاوة على مسؤولياتها المقبلة فيما يتصل ببرنامج السكان لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قد تود اللجنة أن تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجهات نظرها بشأن هذه المسائل وبكيفية تنظيم اجتماعاتها السنوية:

(ب) ستشكل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير أقصى قدر من الموارد وتحقيق أقصى قدر من الفعالية في استخدامها، كما هو مبين في برنامج العمل، جزءاً لا يتجزأ من عملية متابعة المؤتمر. وسيعزز استعراض الاحتياجات والموارد المالية تعزيزاً كبيراً أن يتم بحثه في سياق المداولات الموضوعية المتعلقة بمتابعة برنامج العمل:

(ج) وثمة حاجة إلى تعزيز التضافر بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية في ميدان السكان والتنمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على ما تتسم به الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية من طابع متميز كما ذكر أعلاه؛

(د) ومن المهم فيما يتعلق بالأنشطة التحليلية التأكيد على الفوائد العظيمة التي تعود من مواصلة التفاعلات الوثيقة بين تقييم الاتجاهات السكانية وتحليل السياسات السكانية. وعلى وجه الخصوص فإن هذه التفاعلات توفر المعرفة التي لا غنى عنها لإعداد الأنشطة المتصلة بتوصيات برنامج العمل وتنفيذها بفعالية؛

(هـ) وثمة حاجة إلى آليات إبلاغ أبسط وأكثر فعالية لجمع وتنظيم ما يلي: '١' المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والمؤشرات الديمغرافية؛ '٢' المعلومات المتعلقة باعتماد الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها؛ '٣' البيانات المتعلقة بأداء البرامج؛

(و) إذا كانت المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات بعض المؤتمرات (مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر المرأة، ومؤتمر القمة الاجتماعي، ومؤتمر الموئل الثاني) ستجتمع على المستوى القطري ثم توحّد وتحلّل على كل من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، فيتعين وضع مبادئ توجيهية وإجراءات دقيقة لعملية التوحيد هذه؛

(ز) وعلى المستوى الحكومي الدولي، يتعين استمرار التعاون الوثيق فيما بين لجنة السكان التي أعيد تنشيطها، ولجنة التنمية المستدامة والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لكفالة تحقيق الفعالية في التنسيق والمواءمة والتعاون في ميدان السكان والتنمية؛

(ح) وينبغي إدماج البعد السكاني إدماجاً تاماً في المجالات الرئيسية لأعمال منظومة الأمم المتحدة وترتيب الآليات الملائمة المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات. وينبغي توجيه اهتمام خاص نحو إدماج مسألة السكان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة بما فيها عمليات بناء السلم والأنشطة الإنسانية وأنشطة الإغاثة؛

(ط) وثمة حاجة إلى نهج متكامل يوفر التنسيق والتوجيه على نطاق المنظومة في رصد تنفيذ برنامج العمل؛ وينبغي بالإضافة إلى ذلك التنسيق السليم بين عملية الرصد هذه وأنشطة الإبلاغ التي يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة على سبيل المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ي) ويمكن تسهيل وضع نظام إبلاغ أكثر اتساقاً للأمم المتحدة بزيادة التعاون فيما بين مختلف اللجان التنفيذية التي تقدم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وينبغي استكشاف الوسائل الكفيلة بزيادة مستوى التفاعل والإثراء المتبادل فيما بين اللجان؛

(ك) وينبغي اعتماد إجراءات كافية لكفالة مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مشاركة أنشط في متابعة أنشطة المؤتمر على الصعيد الدولي.

٧٩ - وبناء على طلب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستحال إلى المجلس في عام ١٩٩٥ وجهات نظر لجنة السكان بشأن الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر. وسيأخذ الأمين العام في الاعتبار لدى إعداد تقريره عن أعمال المنظمة، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، جملة أمور منها الآراء التي أعربت عنها اللجنة ومفاوضات المجلس.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان، بوخارست، ١٩ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.XIII.3) وتقرير المؤتمر الدولي للسكان، مدينة المكسيك، ٦ - ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/84/XIII.8 والتصويب).
- (٢) في عام ١٩٩٣، قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من قرارها ١٨٦/٤٨، أن تكون اللجنة التحضيرية للمؤتمر إحدى هيئاتها الفرعية.
- (٣) انظر تقرير الأمين العام للمؤتمر عن حالة الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/1992/60)، الفقرتان ١ و ٢.
- (٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (A/CONF.171/13 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٥) انظر قرار المجلس ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، الفقرة ٤.
- (٦) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب).
- (٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩، الملحق رقم ٦ (E/1989/24).
- (٨) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠ (سابعاً) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٨.
- (٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (د - ٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.

— — — — —